حالة الانتظار في العراق هي دعوة للانتحار:

السياسة الامريكية في العراق تكريس للفراغ السياسي لصالح ايران

صورت الادارة الامريكية نهاية حرب الخليج الثانية، بداية لعصر سياسي جديد يوفر الاستقرار والرخاء والسلام في الشرق الاوسط، في اطار ماعرف بالنظام العالمي الجديد.

ولكن حساب البيدر جاء مغايرا لحصاد الحقل، فصدام حسين لايزال يحكم العراق، ولكن مع الفارق التالي: كان الشعب العراقي يعاني في السابق من اضطهاد سياسي، ولكنه اصبح اليوم يعاني، اضافة الى ذلك، من الجوع والمرض. واكثر خطورة من هذا وذاك هو ان كيان العراق كدولة بات مهددا بطوفان يذكرنا بيوغسلافيا وافغانستان.

ان حماية موارد الغرب النفطية وضمان أمن وتفوق اسرائيل هما الركيزتان الاساسيتان للسياسة الامريكية في المنطقة، وما عداهما يخضع للاعتبارات الآنية في حساب الربح والخسارة.

فمن هذا المنظور أمنت حرب الخليج الاولى والثانية أمن اسرائيل وضمان موارد النفط، وبقدر ما ادت الحربين الى انهاك كل من ايران والعراق اصبح من الممكن اعتماد سياسة اقل كلفة عرفت بـ "الاحتواء المزدوج" لكل من ايران والعراق اعتمادا على الوجود العسكري الامريكي المباشر في الخليج العربي.

ولكن ماذا عن مستقبل العراق: ان واشنطن ترفض اعادة تأهيل صدام حسين وتريد اسقاطه، ولكنها غير مستعدة لدفع الثمن المطلوب لذلك، فاعتمدت قرارات مجلس الامن بفرض العقوبات اداة لتحقيق اطاحة صدام حسين. ولكن اليوم وبعد ست سنوات نجد ان العقوبات انهكت الشعب العراقي واخذت تهدد كيان العراق كدولة، دون ان تسقط النظام. ورغم ان انفجار الكيان العراقي لايخدم المصالح الامريكية او الغربية، الا ان استمرار السياسة الامريكية الحالية هو اقصر الطرق الى الهاوية.

كيف خسرت واشنطن شيعة العراق

سعت امريكا، مباشرة بعد غزو العراق للكويت، الى كسب ود الاوساط السياسية الشيعية بامل استثمارها في اسقاط صدام حسين، حيث كانت ضحية نهج النظام الطائفي الذي هجر أكثر من مئة الف عراقي بحجة التبعية لايران.

وتفاءلت الاوساط الشيعية العراقية بالتحول الامريكي ضد صدام حسين، وابدت استعدادا للتعاون في وقت كانت الاصولية السنية في مصر والجزائر والسودان وغيرها من مناطق العالم تعادي امريكا. فزارت واشنطن

والرياض العديد من القيادات الشيعية بمافيها قادة لحزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية وغيرها من رموز التيار السياسي الشيعي العراقي التي طالما ناصبت امريكا العداء. وعلقت هذه القوى الشيعية الامال على قرب تغيير النظام السياسي في العراق بما يسمح بمشاركة متكافئة للشيعة في الحكم، ومن هذا المنطلق امتدت الجسور بين الطرفين: الشيعي والامريكي. ولكن سرعان ما اخذ هذا الود يتبدد تدريجيا عندما سمحت واشنطن -استجابة للمخاوف السعودية من انتصار شيعي في العراق.- لقوات النظام بسحق الانتفاضة الشعبية في جنوب العراق في اذار 1991.

ومن اجل بناء قاعدة شيعية سياسية عراقية مستقلة عن ايران دفعت واشنطن باتجاه مظلة سياسية عراقية جديدة تضم مختلف الالوان العراقية وبالذات الشيعة والاكراد في اطار عراقي متحالف مع واشنطن، فكان "المؤتمر الوطني العراقي" الذي انبثق عن مؤتمر فيينا في 16-19 حزيران 1992، وتم ترسيخه في مؤتمر صلاح الدين 28 تشرين اول 1992.

استطاع المؤتمر الوطني - عندما كان يعتقد بانه سيكون اداة التغيير السياسي في العراق- من استقطاب معظم التنظيمات السياسية العراقية المعارضة من اقصى اليسار (الحزب الشيوعي العراقي) الى اقصى اليمين الشيعي (حزب الدعوة الاسلامية)، مرورا بالتيار القومي الكردي والبعض من القوميين العرب والمستقلين الليبراليين.

ولكن عندما بدا واضحا لتلك القوى ان امريكا غير جادة في اعتماد المؤتمر كأداة للتغيير، وانها ترفض اعتماد التحالف الكردي الشيعي اساسا لذلك، اخذت القوى والاطراف المشاركة بالمؤتمر بالانفكاك والتخلي عن المؤتمر الوطني. وقد تكرست هذه القناعة عندما حالت واشنطن دون الاستمرار في محاولة يقودها المؤتمر الوطني للهجوم العسكري والعمل الميداني المشترك بين القوات الكردية في الشمال والقوات الشيعية (بدر) في الجنوب بامل استنزاف النظام واسقاطه.

واكتفت واشنطن -عمليا- بتحويل المؤتمر الوطني العراقي الى مجرد اداة اعلامية واستخبارية محدودة الفعل، وبذلك تكون السياسة الامريكية قد اجهضت المولود الذي تفاءل به الشيعة والاكراد لوقت ما. الا ان هذا لايعفي قيادات المؤتمر واطرافه الرئسية، الكردية بالذات، من مسؤولية الفشل.

الرهان على الانقلاب العسكري

كانت ولاتزال السعودية تمثل احد اهم دوافع وادوات السياسة الامريكية تجاه العراق. فالنفط وبالتالي حماية النظام السعودي يتصدران سلم الاولوية في سياسة امريكا تجاه المنطقة، وانطلاقا من ذلك استجابت واشنطن للمخاوف السعودية التالية:

1- استبعاد اي صعود شيعي للسلطة في العراق.

2- منع عودة النفط العراقي للسوق النفطية لما يسببه من اضرار اقتصادية فادحة على عائدات السعودية، حيث استحوذت السعودية على القسم الاعظم من حصة العراق في السوق النفطية العالمية البالغة 3 مليون برميل يوميا، وتقدر استفادة السعودية من غياب العراق النفطي بما يزيد عن 21 مليار دولار سنويا.

وتصدت الرياض للتحرك الفاعل في اوساط المعارضة العراقية، خاصة وان قناة التمويل للمعارضة العراقية كانت ولا تزال تمر عبر الخزانة السعودية.

وان حركة "الوفاق الوطني العراقي" التي تروج وتحضر لانقلاب عسكري في العراق كما تؤكد المصادر الاعلامية، هي صناعة سعودية تمت ولادتها في الرياض عام 1991، من عناصر عراقية بعثية سابقة.

وبادرت المصادر السعودية الاعلامية والسياسية تتحدث عن "البطل العربي السني"، الذي سيقود الانقلاب العسكري في العراق، وفي تخلي واشنطن عن المؤتمر الوطني العراقي كأداة للتغيير بات الوفاق هو البديل المناسب للسعودية وامريكا في تنفيذ مهمة "الانقلاب العسكري". وهذا ما اكدته وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (الحياة 9 اب 1996) في اجابتها عن اسئلة كانت وجهتها لجنة شؤون الامن التابعة لمجلس الشيوخ في شباط 1996، من ان البديل الاكثر احتمالا لصدام سيكون "قادة عسكريين من السنة العرب".

على هذه الخلفية يمكننا ان نفهم أفتتاحية جريدة "بغداد" الناطقة باسم الوفاق بعددها المؤرخ 16/8/1996، التي جاء فيها تحت عنوان (المؤتمر الوطني غاية ام وسيلة): "ولطالما اثبتت الوقائع ان المؤتمر بوضعه الحالي لم يعد الوسيلة المرتجاة القادرة على قيادة عملية التغيير. . . فان الاصرار على الابقاء عليه كغاية بحد ذاته امر لا طائل من ورائه، وفيه الكثير من العبث ".

كانت القيادة الاردنية تأمل في احداث التغيير في العراق من خلال المساعدة في بناء مظلة عراقية تتوحد في ظلها مكونات المعارضة العراقية الرئيسية، لتكون قادرة -من خلال شرعية التمثيل والصدقية- التصدي لتوحيد العمل العراقي المعارض والحوار مع دول الجوار والكبرى وحتى النظام الحاكم في بغداد اذا تطلب الامر. يصبح دور عمان في هذا الحالة بمثابة العامل المساعد لوحدة المعارضة من جهة، وصمام الامان لمستقبل العراق في حالة انفجار مفاجىء.

اجهضت الاوساط الامريكية هذا الخيار بالضغط على عمان لقبول "الوفاق" بديلا جاهزاً ليتولى مهمة الانقلاب العسكري "الوشيك"، الذي طالما تحدثت عنه الاوساط الامريكية وتلك القريبة منها.

ان الفشل الذي لاحق نشاط "الوفاق" في عمان، (اخرها توريط مجموعة ضباط في مغامرة انقلابية تم الكشف عنها في تموز الماضي قبل الشروع بتنفيذها)، أدى الى تخلي عدد من الضباط العراقيين الهاربين، ومنهم نزار الخزرجي رئيس الاركان السابق والعميد نجيب الصالحي عن هذا التنظيم، ومنهم من غادر عمان الى اوروبا.

الامر الذي كرس شعور الخيبة، لا بين العناصر المتعاونة مع الوفاق فحسب، بل حتى في الاوساط الاردنية الرسمية. واذكر في هذا المجال ما قاله الامير الحسن، عندما سئل عن الاردن ومستقبل العراق (مجلة النور اب 1996)، قوله: "اما فيما يتعلق بالصعود والنزول في التطلعات حول مستقبل النظام العراقي فهذا الامر ليس شأنا اردنيا او سوريا او ايرانيا او خليجيا او تركيا. . او حتى عراقيا. اعتقد بان قضية الاحتواء الثنائي كأنما وضعت مستقبل العراق على الهامش بمعنى ان هناك مسعى للمصالح في هذا العالم وبالخصوص مصالح النفط في ان تستمر بالضغط على سعر برميل النفط ليصل الى الحد المقبول دوليا وبالنتيجة سنجد ان الانسان العراقي والانسان العربي هو الذي يدفع الثمن".

ان مشاعر الخيبة الاردنية هذه، تفسر الى حد كبير المراجعة في الموقف الاردني من "الوفاق" والمعارضة العراقية عموما، والانفتاح على سورية التي لاتريد لها واشنطن اي دور في عراق المستقبل، والحفاظ على قنوات التجارة مع بغداد.

ان فشل او "تأجيل" الانقلاب العسكري لايضر الولايات المتحدة ولا السعودية، بل قد يكون في استمرار حالة الشلل العراقية مايخدم الطرفين. فامريكا تريد المزيد من الوقت لتفريغ العراق من كل طاقاته العلمية والاقتصادية والعسكرية، بينما السعودية التي تشارك امريكا في الرغبة في اضعاف العراق ترى في بقاء الحال القائم مبررا لاستمرار منع تدفق النفط العراقي، خاصة في وقت تعاني السعودية من ضائقة مالية.

وان الطريقة التي تعاملت بها واشنطن مع حسين كامل وشقيقه بعد هروبهما الى عمان، بامتصاص المعلومات منهما دون توظيفهما في عملية التغيير مما دفعهما للانتحار بالعودة الى بغداد، تثير الشكوك في جدية خيار الانقلاب العسكري وكفاءة امريكا في تحقيقه.

ان هذا لايلغي احتمال الانقلاب العسكري، ولكن في حال حصوله فسوف لايكون الفضل لامريكا او لعناصرها في الرياض او عمان.

كيف فرط الامريكان بكردستان العراق

جاءت اقامة المنطقة الامنة في شمال العراق كرد فعل مؤقت لحالة طارئة ناجمة عن قمع الجيش العراقي لانتفاضة الاكراد بما هدد تركيا وايران بطوفان بشري.

ان حل المشكلة الكردية بالنسبة لواشنطن مرتبط بالتغيير السياسي في المركز-بغداد-وبانتظار ذلك التغيير تحول الاجراء المؤقت المتمثل بالمنطقة الامنة و عملية "بروفايد كومفرت"، الى حالة دائمة دون توفير مقومات الاستقرار والسلام الاهلي نتيجة رفض واشنطن الاعتراف بمؤسسات كردستان الدستورية ودعمها ماليا وبشريا من جهة، او السماح للاكراد بان يتحولوا الى اداة للتغيير السياسي في بغداد مراعاة لمخاوف تركيا من جهة اخرى.

ان غياب خطر صدام حسين واستمرار حالة الانتظار دفع الى السطح الصراعات التاريخية بين ابرز القوى السياسية الكردية (البارزاني والطالباني)، وفي غياب دور امريكي فاعل لفرض السلام الكردي لجأ الطرفان الكرديان المتصارعان لتحالفات محلية واقليمية مؤقتة الى حد تبادل الحلفاء، فالبارزاني تارة حليفا لايران في مواجهة الطالباني، ولكن في مرحلة لاحقة اصبح معاد لايران المتحالفة مع طالباني وكذلك الحال مع تركيا. وان استمرار حالة الانتظار فتحت كردستان لقوى كردية ايرانية واخرى تركية -الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، وحزب العمال الكردستاني التركي- اللذان اضافا بعدا جديدا لحالة القلق والصراع.

وان جولة القتال الاخيرة بين الطالباني والبارزاني هي احدى اهم مظاهر الحالة المرضية الناجمة عن سياسة "الانتظار" الامريكية. اما المظهر الاخر فهو الفراغ السياسي الذي دعا كل من ايران وتركيا وحتى سوريا لملئه. واليوم بات واضحا مدى تصاعد نفوذ ايران في شمال العراق التي اصبحت اليوم اللاعب السياسي الاهم الذي يملك مفتاح السلام والحرب في كردستان العراق في وقت فشلت مساعي امريكا المختلفة لاحلال السلام الكردي بما فيها المبادرة الاخيرة لمساعد وزير الخارجية الامريكي روبرت بيلليترو يوم الجمعة 23 اب الماضي، لان كلا طرفي الصراع الكردي يتحاشى الصدام مع ايران، بل ذهب الطالباني الى حد التحالف الكامل مع الاخيرة، خاصة بعد ان يأس من تواجد مباشر لامريكا في المنطقة خشية تورطها في "مستنقع" كردستان، اما البارزاني فرغم امكانية انفتاحه على تركيا وسورية الا ان النفوذ الايراني اقدر على ارهاقه، من هنا يتجه الطرفان الى ايران من اجل الوساطة.

فقد صرح وزير الخارجية الايراني (26/8/96) بكل ثقة ان ايران هي الطرف الاقوى "الاكثر قدرة" على القيام بدور "حقيقي" في هذه المنطقة، وان الايرانيين هم "الاكثر معرفة واستيعابا" لواقع المنطقة، في شكل يجعل بلادهم "الدولة الوحيدة القادرة على احلال سلام في شمال العراق".

تميز النفوذ الايراني في كردستان بأمتداده في الجذور (Grass roots) ببناء قواعد شعبية تعتمد الدعم المالي والبشري، مدعوما بقوة السلاح الايراني، كل ذلك تحت غطاء ديني تستجيب له العامة من الناس، خاصة وان ايران تشترك مع كردستان العراق بحدود تمتد اكثر من 400 كليومتر تقطنها عشائر كردية مشتركة.

ان ايران نجحت في خلق الحقائق على الارض في وقت اكتفت تركيا باستخدام السلاح من خلال هجمات عسكرية عشوائية كرست العداء لتركيا، ورغم وجود حدود مشتركة بين كردستان وسورية الا ان الاخيرة مثقلة

بمسألة السلام والحفاظ على لبنان وليس بوارد التورط بكردستان.

ان النجاح الايراني في كردستان الذي هو خرق لسياسة الاحتواء الامريكية، يعطي ايران ورقة سياسية في تعاملها مع واشنطن يذكرنا بورقة لبنان التي استخدمتها سورية مع واشنطن بنجاح، بمعنى ان من يريد التعامل مع الشأن الكردي عليه ان يتحدث مع ايران الامر الذي ترفضه الان واشنطن.

ولكن الادارة الامريكية التي هي على ابواب انتخابات تخشى من التورط بمواجهة خاسرة في كردستان، بما يجعل من سكوتها على الخرق الايراني في كردستان العراق شرا لابد منه.

واذا كانت امريكا تعول في السابق على الدور التركي في احلال السلام وبالتالي الحد من توسع النفوذ الايراني، فان مجيء حكومة اربكان الذي اختار ايران اول محطة لجولته كرئيس وزراء، لا يرى في الصدام مع ايران سبيلا لحل المشكلة الكردية، بل ان التعاون معها سيكون ضرورة من اجل فرض السلام من جهة واحتواء نفوذ اوجلان وحزبه الكردستاني العمالي. ان التلويح بمثل هذا الكسب هي ورقة اربكان في كسب المؤسسة العسكرية التركية التي فشلت منذ اكثر من عقد في انهاء الكفاح الكردي المسلح. وفي غياب الحكم المركزي العراقي المقبول امريكيا، سيجد الطرف التركي ان التعاون مع ايران ضرورة لضبط الامور في كردستان، الامر الذي سيعزز النفوذ الايراني. ان النجاح الايراني في كردستان اضافة الى نفوذها في جنوب العراق الشيعي جعل من ايران اليوم وحتى في المستقبل لاعبا مهما في التطور السياسي في العراق، واذا كانت ايران هي القوة القادرة على حفظ الامن في كردستان، فقد تصبح في المستقبل ضرورة لحفظ الامن في جنوب العراق وربما العراق عموما.

ان تصاعد النفوذ الايراني على الصعيد العراقي يذكرنا بنفوذ مصر الناصرية داخل العراق ابان العهد العارفي حين اصبح النفوذ المصري بمثابة صمام الامان للنظام القومي الحاكم.

ان الـ "صفوية" الجديدة تريد جعل ايران دولة اقليمية عظمى، كما ان "الرفاه" هو بعث لـ "عثمانية" تعيد لتركيا دورها الاقليمي في اسيا والشرق الاوسط. ان تعاونهما في الشأن العراقي سيكون بمثابة اقتسام للنفوذ والهيمنة على العراق الذي بات اضعف من ان يصمد بوجه الاثنين نتيجة حالة الشلل العراقي التي فرضتها سياسة امريكا من جهة، وفشل النظام في المراجعة والانفتاح وتشتت احزاب المعارضة الى دكاكين تروج لبضاعة الاخرين.

هكذا اصبح انتظار الخلاص بالنسبة للعراقيين على يد امريكا اشبه بانتظار غودو.

(الملف العراقي، العدد 57 - ايلول 1996)

❋ ❋ ❋